الانتهاء من عمليات التشييد والبناء في الربع الأول من 2021

«البترول الوطنية»: بدء الأعمال في مشروع استيراد الغاز المسال بـ 2,9 مليار دولار

عبدالحكيم السماعيل متحدثا خلال الندوة

السماعيل ومساعد العرادة والشيخة تماضر الخالد في صورة جماعية

أحمد مغربي

قال مدير إدارة مشروع استيراد الغاز الطبيعي المسال في شركة البترول الوطنية الكويتية عبدالحكيم السماعيل ان الشركة بدأت منذ ايام قليلة في العمل رسميا بمشروع منشآت استيراد الغاز في منطقة الزور والبالغ قيمته المالية 2,9 مليار دولار، مشيرا الى ان أعمال الإنشاءات ستبدأ في 2018، حيث ان عمليات التصاميم الهندسية سوف تمتد الى عام ونصف تقريبا.

ووقعت شركة البترول الوطنية رسميا عقود مشروع منشآت الغاز المسال في شهر مارس الماضي مع شركات التحالف «شركة هيونداي الهندسية المحدودة، شركة هيونداي للهندسة والإنشاءات، والهيئة الكورية للغاز»، وستكون مدة التنفيذ 57 شهرا، ومن المتوقع الانتهاء من المشروع في الربع الأول من 2021 حسب الجدول الزمني للتنفيذ.

وأضاف السماعيل خلال الندوة التي أقامتها وزارة النفط أمس حول مشروع استيراد الغاز الطبيعي المسال، أن جزء من المشروع سيكون أعمال ردم للبحر بمساحة 716 ألف متر مربع وبناء عليها سيتم بناء الخزانات، وكل الأجهزة والمعدات المطلوبة للمشروع، لافتا إلى أن جزء من المشروع عبارة عن إنشاء مرفأ بحري يتسع بأحجام تتراوح من 122 ألف متر مكعب إلى 266 ألف متر مكعب مع إمكانية الاستيراد من سفينتين في آن واحد.

السماعيل: سنردم البحر بمساحة 716 ألف متر مربع لبناء خزانات المشروع

الصباح: مشروع استيراد الغاز يحد من استهلاك الوقود المكلف ويقلل التلوث البيئي

وأشار السماعيل إلى أن مشروع إنشاء مرفق لاستلام وإعادة تبخير الغاز الطبيعي المسال بشكل دائم يأتي في إطار توجيهات مؤسسة البترول 2030 لتلبية احتياجات السوق المحلي من الوقود على المدى البعيد، موضحا أنه يتوازن مع تلبية الطلب الموسمي على الوقود لمحطات توليد الطاقة الكهربائية في أوقات الذروة أثناء فترة الصيف.

ولفت إلى أن مرافق المشروع سيتم بناءها في الجهة البحرية لمشروع مصفاة الزور بجانب ميناء تحميل الكبريت للمصفاة على مساحة تقدر بـ 725 ألف متر وتبعد عن الساحل بنحو 700 متر.

وقال ان المشروع سيقلل من كلفة الوقود المستخدم في محطات توليد الكهرباء عند استيراد الكميات اللازمة من الغاز الطبيعي المسال لاستبدال الوقود السائل، كما سيوفر وقود أفضل بيئيا لمحطات الوقود والماء ما يترك أثرا إيجابيا لتقليل الانبعاثات الملوثة للبيئة.

جودة المشاريع

من جانبه قال رئيس فريق مراقبة وضمان الجودة للمشروع م.مساعد العرادة أن البترول الوطنية تنتهج سياسة واضحة في تنفيذ المشاريع ضمن المدة الزمنية المحددة والميزانية المرصودة للمشاريع، مؤكدا حرص الشركة على مبدأ سلامة العاملين إضافة إلى تنفيذ المشاريع بأعلى كفاءة وجودة وتطابق مع المعايير البيئية.

وذكر أن المشروع جاء بعد تحديث دراسة خاصة بالعرض والطلب في الكويت قامت بها مؤسسة البترول بالتعاون مع كافة الجهات المنتجة والمستهلكة للطاقة، حيث تبين الحاجة لاستيراد الغاز بصفة دائمة ومستمرة، ولفت العرادة إلى أنه ونظرا للأهمية الاستراتيجية للمشروع في الكويت ارتأت البترول الوطنية أن تضيف مرحلة التشغيل ضمن العقد لفترة محددة، حرصا من الشركة على ضمان الجودة وتحقيق النتيجة المرجوة.

وبين أن الهيئة الكورية للغاز تمتلك خبرة متراكمة في مجال استيراد الغاز الطبيعي المسال ليس على مستوى المنطقة وحسب بل على مستوى العالم، مشيرا إلى أن البترول الوطنية ستعمل على تدريب كوادرها الوطنية الشابة وإشراكهم في تشغيل المشروع تحت إدارة الشركة المنفذة بالإضافة لوضع برامج للتشغيل مع شركات التحالف ضمن العقد.

وقال أن مشروع استيراد الغاز يتواءم مع الأهداف البيئية فيما يتعلق بتحسين نوعية الهواء من خلال تقليل انبعاثات اكاسيد الكبريت المنبعثة من محطات توليد الكهرباء، ما يعكس اهتمام البترول الوطنية بحماية البيئة والمجتمع.

من ناحيتها، شددت رئيسة لجنة الثقافة البترولية ومراقب العلاقات العامة في وزارة النفط الشيخة تماضر الخالد على أهمية دور الندوات والمحاضرات التي تقيمها الوزارة في نشر الثقافة البترولية بين الشباب والجيل الجديد، مؤكدة على أن الندوات والمحاضرات النفطية تهدف إلى التعريف بأهمية النفط كمصدر رئيسي للدخل وكذا أهمية الاستخدام الأمثل للطاقة النظيفة

وأضافت أن إقامة الوزارة لندوة حول «مشروع استيراد الغاز الطبيعي المسال بمنطقة الزور» يأتي إيمانا من الوزارة بالأهمية الإستراتيجية للمشروع الذي يعد أحد مشاريع الدولة التنموية والحيوية الكبرى.

وأوضحت أن إلقاء الضوء على المشروع من خلال لجنة الثقافة البترولية يعد أحد الخطوات المهمة التي تؤكد على التوجهات الإستراتيجية للدولة في ظل الخطط الطموحة للتوسع العمراني واستخدامات الطاقة النظيفة في محطات الكهرباء.

«تشجيع الاستثمار» استقطبت 1,2 مليار دولار استثمارات في 2015

كونا: أكد المدير العام لهيئة وتشجيع الاستثمار المباشر في الكويت الشيخ د.مشعل الجابر حرص الهيئة على القيام بدورها في دعم وبناء الاقتصاد الكويتي القائم على المعرفة وتعزيز الابتكار وريادة الأعمال.

جاء ذلك في لقاء أجرته مع الشيخ د.مشعل الجابر مجلة «نشرة مارمور» في عددها امس والصادرة عن شركة «مارمور مينا انتلجنس» التابعة لشركة المركز المالي الكويتي (المركز) وتتناول آخر أخبار السوق الخليجي وتطرح أبرز دراسات وأبحاث مارمور.

وتناول الشيخ د.مشعل الجابر خلال اللقاء رؤية الهيئة وأنشطتها والمهام الموكلة إليها وعوامل نجاحها والنهج الذي تعتمد عليه في جذب الاستثمارات والخطط المستقبلية، كاشفا أن الهيئة استقطبت 1,25 مليار دولار من الاستثمارات في 2015.

وشملت المجلة دراسة أعدتها شركة مارمور حول دور الاستثمار في الأسهم الخاصة للشركات العائلية في الكويت، حيث أوضحت الدراسة مراحل النمو في الشركات العائلية الكويتية والدور المحتمل لشركات الاستثمار في الأسهم الخاصة وأهمية إيجاد شراكة مبدعة لمسايرة الاتجاهات العالمية في إدارة الأعمال والحوكمة والخطوات الواجب على مؤسسات الاستثمار في الأسهم الخاصة اتباعها لتحقيق أفضل العوائد للمعنيين.

واشتمل العدد على بحث حول المسائل الاقتصادية المطروحة في الكويت وتأثيراتها على الاستثمارات ومنها تدني سعر التعادل المالي مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي الأخرى وإيجاد سوق سندات محلية في الكويت وفرض الضرائب وترشيد الإعانات والدعوم وتسريع تنفيذ خطة التنمية الكويتية وتحسين مناخ الأعمال.

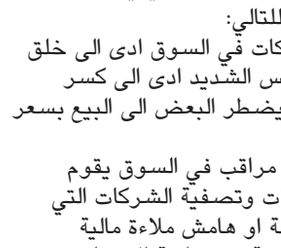
د.مشعل الجابر

رأي

Linkedin: Abdullah J.Saleh

عبدالله جواد صالح ـ زميل المعهد الملكي البريطاني للتأمين

شركات التأمين التكافلية في الكويت.. نجاح أم فشل؟

في عام 1979 تم انشاء أول شركة تأمين تكافلية في السودان اي بمعنى شركة تأمين اسلامية تتبع قواعد الشريعة الاسلامية في عمليات التأمين حسب رأي مجموعة الفقهاء والمجتهدين، ان عدد المسلمين في العالم يشكل ما يقارب تقريبا 22 ـ 25٪ من تعداد سكان العالم، ومن هذه النسبة عدد لا يستهان فيه يرى بحرمة التأمين التقليدي بسبب احتوائه على عناصر تخالف الشريعة الاسلامية كـ «الربا – الغرر»، نتيجة الى ذلك قام عدد من ممارسي التأمين بخلق التأمين التكافلي الذي لا يحتوي على اي من العناصر التي من شأنها ان تجعل من التأمين حراما حسب رأي نسبة من الفقهاء.

كانت اقساط التأمين التكافلي في عام 2006 ما يقارب 3 مليارات دولار عالمياً وحاليا وصل عدد الاقساط تقريبا 19 مليار دولار واعداد الشركات التكافلية 206 شركات عالميا، بالنظر الى الأرقام فإننا نصل الى نتيجة ان السوق التكافلي في طور النمو سنة بعد اخرى.

وفي الكويت تم إنشاء اول شركة تامين تكافلي في عام 2001 وحتى وصل عدد الشركات التكافلية حاليا ما يقارب 11 ـ 12 شركة تكافلية، ولكن يبقى السؤال هل الشركات التأمين التكافلية حاليا ناجحة وهل العوائد منها مجزية؟، بالنظر الى الارقام نرى ان عدد الشركات ذات عوائد تشغيلية قليلة جدا اما البقية فهي «بالانعاش» فلا احتياطات فنية جيدة والمطالبات متكدسة والمماطلة في الدفع وفي كسر تعويض المؤمن له بقدر المستطاع وصلت مرحلة لا تطاق مما خلق انطباع سلبي لدى الكثير من الناس ان الشركات التكافلية هي شركات ذات طابع تشغيلي سيئ للأسف، وفي الواقع ان النموذج التكافلي نموذج ممتاز لو تم ادارته بشكل سليم في ظل ظروف سوقية وجهات رقابية جيدة، والدليل على ذلك اسواق شرق آسيا وبالتحديد ماليزيا فارقامهم المالية صحية وممتازة في ظل هذا النموذج.

ان الأسباب والعوامل التي خلقت السمعة السيئة للتعامل مع الشركات التكافلية سواء كطالب للتأمين او كمستثمر يريد الاستثمار يمكن ايعازها للتالي:

- كثرة الشركات في السوق ادى الى خلق نوع من التنافس الشديد ادى الى كسر الاسعار حتى يضطر البعض الى البيع بسعر «خسارة».
- عدم وجود مراقب في السوق يقوم بتنظيم العمليات وتصفية الشركات التي لا تمتلك سيولة او هامش ملاءة مالية او احتياطات فنية مع مراقبة الاسعار والسلوكيات الموجودة بالسوق.
- قلة الخبرات التأمينية بشكل عام، فعدد المؤهلين والملمين بالنواحي الفنية للتأمين قلة في السوق.

في النهاية نتمنى لجميع الشركات التكافلية بل وغير التكافلية ان تحقق ارباحا وتدر المنفعة ليس فقط لها بل للاقتصاد بشكل عام، ولكن رحم الله امرأ عرف قدر نفسه فأي شركة تنازع الموت ماليا من الواجب عليها ان تنسحب من السوق و«كفى الله المؤمنين شر القتال».

«KPMG» تعرّف بمزايا تطبيق ضريبة القيمة المضافة

عبدالرحمن خالد

نظمت شركة «KPMG» ندوة حول مقترح إدخال ضريبة القيمة المضافة في الكويت.

وقدمت الندوة للجمهور لمحة عامة عن أساسيات ضريبة القيمة المضافة بناء على القوانين في الدول التي طبقت ضريبة القيمة المضافة، حيث يعتبر الإعلان الرسمي عن إطار عمل ضريبة القيمة المضافة بدول الخليجي قيد الانتظار.

وتناولت الندوة المفاهيم الأساسية مثل طبيعة ضريبة القيمة المضافة عند الشراء وضريبة القيمة المضافة عند البيع، ومؤشر الضرائب لتوريد السلع وتقديم الخدمات والتوريدات المعفاة وضريبة القيمة المضافة على السلع المستوردة ومعاملة الشركات المعفاة بشكل جزئي.

د.رشيد القناعي متحدثا خلال الندوة

وأبرزت الندوة أنه بينما يمكن أن ينظر لضريبة القيمة المضافة على أنها تؤثر فقط في الجوانب المالية للشركة، فإن مجالات أخرى من الأعمال تحتاج إلى التغييرات. وتشمل هذه المجالات، تحديث أنظمة تكنولوجيا المعلومات واعدادات البرامج ودورات التوعية بضريبة القيمة المضافة الداخلية وخطة التدريب ومراجعة سلسلة التوريد لتحديد أي تهرب من ضريبة القيمة المضافة وعمليات الأعمال وبنود العقود.

وقد شارك الحضور في الندوة عرض بعض الحالات العملية التي ركزت على ممارسات الأعمال التي يمكن للشركات أن تواجهها عند تطبيق قوانين ضريبة القيمة المضافة لأول مرة. وشمل ذلك مناقشات بشأن المستندات المطلوبة وأمور التدفقات النقدية وحالات بضاعة الامانة، تجارة التجزئة.

«رويترز»: تخمة النفط العالمية ستحدّ من مكاسب الأسعار في 2016

رويترز: أظهر استطلاع رأي أجرته «رويترز» ونشرت نتائجه امس أن من المرجح أن تحد تخمة معروض النفط العالمي من مكاسب أسعار الخام في العام الحالي رغم سلسلة من حالات تعطل الإنتاج غير المتوقعة وانكماش إنتاج النفط الصخري الأميركي.

وتسببت حرائق الغابات في كندا والاضطرابات السياسية في نيجيريا وليبيا في توقف إنتاج ما يقرب من أربعة ملايين برميل يوميا.

وقاد ذلك لتهدئة المخاوف من تخمة المعروض وساهم في دفع أسعار النفط إلى قرب 50 دولارا للبرميل للمرة الأولى في سبعة أشهر. لكن بعض المحللين لا يتوقعون أن يزيد المتوسط السنوي لأسعار النفط عن هذا المستوى كثيرا قبل العام المقبل.

وفي أحدث استطلاعات الرأي الشهرية التي تجريها «رويترز» توقع المحللون الثلاثة والثلاثون الذين شاركوا في الاستطلاع أن يصل متوسط سعر خام القياس العالمي مزيج برنت في 2016 إلى 43,60 دولارا للبرميل بزيادة 1,30 دولار عن توقعات الشهر الماضي بوصوله إلى 42,30 دولارا للبرميل.

ويمثل ذلك ثالث زيادة شهرية على التوالي في توقعات أسعار برنت التي بلغ متوسطها نحو 39 دولارا للبرميل منذ بداية العام.

غير أن مخزونات النفط العالمية التي بلغت مستويات قياسية مرتفعة عن المتوقع أن تحول دون تحقيق أي مكاسب كبيرة لبعض الوقت. وأظهر الاستطلاع أن من المتوقع أن يصل متوسط سعر برنت في العقود الآجلة إلى 56,40 دولارا للبرميل في 2017 على أن يرتفع إلى 64,30 دولارا في 2018.

وقال توماس بيو محلل السلع الأولية لدى كابيتال ايكونوميكس «حالات تعطل الإنتاج من العوامل الرئيسية الداعمة للأسعار في الوقت الحالي. لا نعتقد أن الأسعار ستزيد كثيرا عما هي عليه الآن».

وأضاف «في الواقع نرى أن الأسعار معرضة للنزول في الأمد القريب إذا عادت بعض الإمدادات المتوقفة أو ظهرت دلائل على أن ارتفاع الأسعار يحفز المزيد من الإنتاج».

ويتوقع المحللون المشاركون في استطلاع «رويترز» أن يبلغ متوسط الخام الأميركي في العقود الآجلة 42 دولارا للبرميل في 2016 بزيادة 1,50 دولار عن التقديرات في استطلاع الشهر الماضي. وبلغ متوسط الخام الأميركي في العقود الآجلة نحو 38 دولارا للبرميل منذ بداية العام.

وأجمع المحللون على توقع عدم اتخاذ قرارات مهمة في اجتماع منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبيك) هذا الأسبوع.

غير أن بعض المحللين أبدوا قلقهم من حالة الغموض التي تكتنف استراتيجية السعودية في ظل تنافسها مع إيران على الحصة السوقية وبعد تعيين وزير الطاقة الجديد خالد الفالح.

وقال هاري تشيلينجويريان المحلل لدى بي.إن.بي باريبا «لا نتوقع الكثير من (اجتماع) أوبيك القادم في ضوء حالة الاضطراب في علاقات المنتجين عقب اجتماع الدوحة. ما سيراقبه الناس هو موقف السعودية ونواياها في عهد وزير الطاقة الجديد خالد الفالح».

وعبر المحللون أيضا عن دهشتهم من الوتيرة التي رفعت بها إيران إنتاجها ويتوقعون عودتها إلى مستوى إنتاج ما قبل العقوبات بحلول الربع الثالث من العام الحالي على أقصى تقدير.

وقال راهول بريثياني المدير لدى كريسيل للأبحاث «سوق النفط متخمة بالفعل بفائض في المعروض يتراوح بين مليون و1,5 مليون برميل يوميا. وحيث إن من المرجح أن تزيد إيران الإنتاج بما لا يقل عن 500 ألف إلى مليون برميل يوميا في الأمد القريب ورغم انخفاض الإنتاج الصخري الأميركي بما يتراوح بين 600 ألف و800 ألف برميل يوميا فإن السوق عموما ستظل متخمة بالمعروض مع توقع استمرار ضعف نمو الطلب».

ويتوقع معظم المحللين أن يطابق المعروض الطلب في العام المقبل لكنهم اتفقوا على أن الأمر قد يستغرق وقتا أطول للتخلص من المخزونات الفائضة في السوق.

«ديلويت»: لا أولوية للنساء في قيادات الأعمال بالخليج

أكد تقرير صادر عن شركة «ديلويت» ان مسألة التمثيل المتساوي للجنسين في مجالس إدارة الشركات لا تحتل أولوية الآن، وذلك يأتي ضمن المناخ السائد حاليا في دول مجلس التعاون الخليجي الذي يعاني قطاع الأعمال فيه من عدة تحديات ضاغطة من أبرزها انخفاض أسعار النفط.

وأشار التقرير الصادر مؤخرا بعنوان «نظرة من الأعلى: ما هو رأي المدراء التنفيذيين في قطاع الأعمال حول القيادات النسائية في دول مجلس التعاون الخليجي» الى أن قيادات الأعمال تعتبر أن مشاركة النساء في المناصب القيادية أمر أساسي لسلامة الشركات والمؤسسات في المنطقة. وعلى الرغم من ذلك، بينت النتائج المتعمقة حول الكوتا النسائية وأولويات مجالس الإدارة والتغيرات الثقافية أهمية إجراء حوارات لاحقة تستطيع أن تسفر عن نتائج عملية في هذا الصدد.

ورصد التقرير أفكار المشاركين في الدراسة حول عدة قضايا من بينها: هل يكون تطبيق نظام الحصص حلا فاعلا لتحقيق المساواة بين الجنسين؟ وما أنواع العوائق أو التحيز التي تمنع النساء من تولي مناصب قيادية في قطاع الأعمال؟ وهل تشهد المنطقة الخليجية تحولا ثقافيا تتغير معه العوامل المؤثرة وراء تقدم النساء نحو أداء أدوار قيادية؟

وقال التقرير: ان هناك إجماعا على وجود عدد كبير من المواهب النسائية في دول الخليج العربي، وهذا ما يستدعي منا مساعدة تلك المواهب على مواجهة التحديات التي تعترض طريقها واغتنام الفرص. وفي الوقت ذاته، يجب أن تكون الشركات على دراية بالمسائل التي تحول دون وصول النساء للمناصب القيادية، وتضع خططا استراتيجية لمعالجة هذه المسألة.

وأوضح التقرير انه على الرغم من الاعتقاد السائد بأن دول المنطقة الخليجية تفتقر للشركات التي تشكل نماذج فردية في اتباع أفضل الممارسات لتحقيق المساواة بين الجنسين، أظهرت نتائج الدراسة أن عددا كبيرا من المشاركين فيه استطاعوا بسهولة الإشارة إلى الدول التي تشكل نموذجا يحتذى وتحقق تقدما ملموسا في تقدم المرأة. من بين هذه الدول، تبرز دولة الإمارات العربية المتحدة التي أجمع الأفراد المستطلعة آراؤهم على التزام قيادتها نحو تقدم المرأة، وعلى المبادرات والجهود الجادة التي تتخذها حكومتها لتأهيل النساء لتولي مناصب قيادية في القطاعين الحكومي والخاص.